البعد الاستراتيجي للبحر الاحمر

دلالات ذلك اقليميا ودوليا

الباحث: أحمد عطا

مركز تحوت للدراسات السياسية
TCPS (Thoth Center for political studies)
Political Think Tank

نبذة عن مركز تحوت للدراسات السياسية
تحوت أو Thoth هو إله الحكمة والكتابة عند قدماء المصريين.

المركز هو مؤسسة أهلية مصرية غير هادفة للربح، نابعة من مؤسسة النيل بدراوي للتعليم والتنمية وجمعية الحالمون بالغد. المركز هو مبادره إجتماعيه تستهدف خدمه المجتمع وصانعي القرار علي كافة المستويات، وطرح بدائل سياسية وإجتماعيهبدون أجندات مفروضة. إن مبادرة إنشاء مركز جديد يتمتع بالجدارة المهنية والإحترام العالمي ويصدر سياسات وابحاث لها سوقاً داخلية وخارجية، هو خطوة هامة ومطلوبة وتهدف الي:

١. تقديم حلول أو توصيات سياسية عملية للتحديات الداخلية والإقليمية والدولية.
٢. استنباط وتحديد التهديدات والفرص المستقبلية لمصر.

ويعد المركز أوراقه البحثية تفصيلا حسب احتياجات المجتمع السياسية والتنمويه الحالية والمستقبلية ،ويتمتع بالاستقلالية المدنية، وقيادة معروفة بالرآي المستقل والمصداقية والتنوع، يستخدم المركز التحليل الموضوعي للأحداث ويستطلع الرآي العام في حدود القانون عند الإحتياج.

مساحة عمل المركز Scope of work

أربعة محاور ومبادرات يطرحها المركز :

١ـ البدائل السياسية والاجتماعية لقيادة البلاد في ظل ضعف النظام الحزبي في مصر الأحزاب وعدم اتفاق القوي السياسية داخل البرلمان مما يهدد التنمية المستدامة، مع وجود تحدي اقتصادي جبار.
٢ـ سياسة مصر الخارجية الاقليمية والدولية .
3ـ التنمية الإنسانية للسكان بصفتها المدخل طويل المدي من بوابة التعليم والصحة والثقافة والفن والإعلام.
٤ـ دمج حقوق الانسان بالمفهوم الواسع في السياسة المصرية الداخلية والخارجية وتطوير الخطاب الديني

هذا بالاضافة إلى إيجاد مبادرة أو اثنين يخرج منهما مشاريع يمكن أن يضيفوا علي المدي المتوسط خدمة البلاد.

اصدارات المركز:سيصدر المركز مجموعة من الدوريات والأبحاث التي يمكن الحصول عليها باللغة العربية والانجليزية ولغات أخري، علي موقع المركز علي شبكة الانترنت . كما سقوم المركز بتنظيم سلسلة من المحاضرات السياسية التي يلقيها خبراء سياسيين مصريين ودوليين لإثراء الفكر السياسي ومناقشة البدائل السياسية بحرية ، وسيصدر المركز هذه المحاضرات وملخص المناقشات بشكل دوري.

البعد الإستراتيجي للبحر الأحمر اقليمياً ودولياً

(دراسة بحثية)

الباحث/ أحمد عطا

بعد تدهور الأوضاع الأمنية بالمنطقة العربية جراء التداعيات التي خلّفها ما يُسمي "بالربيع العربي"، وظهور العديد من الفواعل العنيفة المسلحة من غير الدول واتساع ساحات الإقتتال الطائفي والمذهبي في أكثر من دولة، كان لازماً علي الدولة المصرية صياغة استراتيجية للتعاطي مع هذه الأزمات التي ارتبط بعضها ارتباطاً عضوياً بالأمن القومي المصري.

ومن هذه الأزمات كانت الحرب الدائرة في اليمن منذ العام 2015 حتي الآن، إذ انقسم الجيش اليمني بين اتجاهات رئيسية، الاول قوات تعمل ضمنيا بجانب صف الرئيس منصور هادي. والثاني بجانب الرئيس السابق علي عبدالله صالح. والثالث مع ميليشا الحوثي المدعومة من إيران.

وعلي إثر تعقد وتشابك الميدان اليمني محلياً وإقليمياً، ظهرت ملامح الاستراتيجية المصرية للتعاطي مع هذه الأزمة ولكن قبل التطرق إليها يجب أولاً الوقوف أمام ملامح السياسة الخارجية المصرية بعد 30 يونيو، حيث أظهرت السياسة الإقليمية لمصر، القاهرة في صورة الطرف الذي يهتم بالاستقرار الاقليمي أكثر من الولاءات الطائفية، وينأي بنفسه بعيداً عن التوظيف السياسي المكثف لثنائية "السُنة في مواجهة الشيعة"، وكطرف يقدم خطر "داعش" علي الانخراط في سياسات التنافس الاقليمي، وينحاز للحلول والتسويات السياسية ويرفض الاستمرار أو الانخراط في المواجهات العسكرية، ويسعي كلياً لإعادة هندسة الوضع الأمني العبثي بالمنطقة الذي يشكل بيئة حاضنة لتمدد وانتعاش الفواعل العنيفة من غير الدول.

أهمية البحر الأحمر

بالنسبة للأمن القومي المصري : للبحر الأحمر أهمية استراتيجية كبري ليس في أدبيات الأمن القومي المصري فحسب، بل عالمياً، بحكم موقعه في قلب دائرة جغرافية تجمع بين حوض نهر النيل، والقرن الافريقي ومنطقة الخليج العربي بما تمتلكه من منابع للطاقة الحيوية. كما يعد شريان تدفق النفط العربي للأسواق الغربية والأمريكية عبر قناة السويس. تزايدت حدة التهديدات النابعة من الدول المحيطة بالبحر الأحمر في الآونة الأخيرة، والتي يمكن أن تؤثر في حرية الملاحة العالمية فيه، فـ بالإضافة إلي أعمال القرصنة المنطلقة من الصومال منذ سنوات،

يوجد الصراع اليمني الداخلي عند الضفة الجنوبية الشرقية للبحر الأحمر وهو ما يتطلب تواجداً مصرياً فيه يعمل على معالجة التهديدات والتحديات بصورة استباقية بالأساس تضمن عدم المساس بقناة السويس أو تهديد منابع الطاقة الحيوية المصرية فيه.

مضيق باب المندب: تحتل المضائق والممرات البحرية المزدحمة أهمية استراتيجية في أي من الخطط العسكرية الكبري للدول الإقليمية والدولية، فمن خلال المضائق تمر قوافل التجارة وحركة الملاحة العالميتين، وكذلك تمر قطع السفن الحربية والغواصات التابعة للقوي الدولية العظمي والتي تولي مضيق باب المندب اهتماما كبيرا كونه يمثل عقدة الوصل بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب ويقع علي مقربة من المسارح العملياتية في الشرق الأوسط. فهو عبارة عن ممرّ مائي، يفصل بين قارّتي آسيا وإفريقيا، من خلال موقعه بين البحر الأحمر، وخليج عدن، وبحر العرب، يسمح بعبور ناقلات النفط والسفن العملاقة بيسر، وعلى محورين متعاكسين متباعدين، حيث يبلغ عرض قناة عبور السفن بين جزيرة بريم، والبر الإفريقي حوالي 16 كيلومتراً، ويبلغ عمقها حوالي 100 إلى 200 متر، ويبلغ عدد السفن التي تمر خلاله حوالي واحد وعشرين ألف ناقلة نفط سنويّاً، ممّا يشكل حوالي 7% من إنتاج النفط العالمي. يلعب موقعه الإستراتيجي، دوراً هامّاً في زيادة تأثيره على تجارة النفط، يشكل ممرّاً سهلاً وقصيراً، للسفن التجاريّة حول العالم. يعتبر مساراً لعبور كافة البضائع القادمة من منطقة الشرق باتجاه أوروبا. يمثل أهميّة بالغة لمصر، خاصّةً أنّ البضائع والسفن الداخلة عبر قناة السويس تمر من خلال المضيق، ووجود أيّ عائق لعمليّة المرور في المضيق، سيؤدّي إلى إحجام السفن عن استخدام قناة السويس، ممّا يحرم مصر من عائدات قناة السويس، التي تمثل جزءاً مهمّاً من دخلها القومي. يمثل أهميّة إستراتيجية لدول الخليج المصدرة للنفط، ودول شرق آسيا المصدرة للبضائع، من خلاله، كما يعتبر رابع أكبر الممرّات المائية، من حيث عدد براميل النفط التي تمرّ خلاله يوميّاً.

أهمية البحر الأحمر لأمن الكيان الإسرائيلي

ركزت إسرائيل في نظرية أمنها القومي على البحر الأحمر على الرغم من قصر ساحلها عليه والذي يبلغ طوله سبعة أميال. وقد ركزت جهودها باعتباره من مقتضيات أمنها القومي بوصفه يقع ضمن اتجاهها الاستراتيجي الجنوبي ليشمل الدول العربية المشاطئة له ودول القرن الأفريقي المتحكمة في مدخله الجنوبي، بالإضافة إلى منطقة البحيرات العظمى ومنابع نهر النيل. لذلك خططت إسرائيل منذ نشأتها للسيطرة على البحر الأحمر بجميع منافذه وإقامة ما يسمى بإسرائيل الكبرى الممتدة بحسب زعمهم من النيل إلى الفرات. وفي إطار المنظور الإسرائيلي فالبحر الأحمر ممر مائي دولي ينبغي أن يظل مفتوحاً لسفن الدول جميعاً بما فيها

إسرائيل وهم يقولون إنه لا حق للعرب في السيطرة أو تقييد حرية الملاحة فيه.

يشكل البحر الأحمر عاملاً أساسياً للأمن القومي العربي كونه منطقة الصراع العربي الإسرئيلي وبؤر الصراع الأخرى في المحيط الهندي والخليج العربي. وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر 2001، حيث عززت الولايات المتحدة الأميركية بثقلها في منطقة البحر الأحمر بحجة حماية طرق الملاحة الدولية في إطار حملتها الدولية على ما يعرف بالإرهاب.

ويمكن القول إن اسرائيل هي المستفيد الأول من ذلك حيث ألقت بكل ثقلها في ما يسمى "الحرب ضد الإرهاب" وأصبح هناك تمركز إسرائيلي إلى جانب التمركز الأميركي في أرض الصومال وجيبوتي، وخصوصاً بعد تفجير الفندق المملوك لإسرائيل في مومباسا في كينيا، مما أعطى لإسرائيل الذريعة في البقاء في البحر الأحمر والقرن الأفريقي، ربما قادت إلى تدويل مسألة أمن البحر الأحمر خاصة إذا وجد علاقة بين ظاهرة القرصنة والشبكات الإرهابية، إذ أن ظاهرة القرصنة قبالة السواحل الصومالية وخليج عدن قد أثارت مخاوف دول العالم من تعرض طرق الملاحة العابرة في البحر الأحمر إلى الخطر.

التواجد الصهيوني في البحر الأحمر

قال كانستلون، قائد البحرية الصهيونية: "نحن نملك أسطولاً بحرياً يعمل في جميع موانئ العالم وسيرتفع عدده في عام 1956. ولهذا فعلينا أن نعد العُدة لمستقبل تستطيع فيه أساطيلنا البحرية والحربية أن تحطم الحصار المفروض علينا وأن نفرض الحصار بدورنا على بعض الدول العربية بشكل أقوى مما فرضوه علينا. أي بإختصار، مطلوب منا أن تكون لدينا خطة نستطيع عن طريقها أن نحول البحر الأحمر إلى بحيرة يهودية بالتدريج".

من هنا كانت السيطرة على البحر الأحمر هدفاً للسياسة الصهيونية. وبدأ منذ وقت مبكر الإهتمام الصهيوني في أفريقيا وخاصة بإريتريا. فمنذ سنة 1920 وخلال فترة الإستعمار الإيطالي أقامت شركة زراعية صهيونية تدعى SIA برؤوس أموال يهودية في منطقة القاش مشروعاً غرب إريتريا ثم اخترقت الثورة الإرترية عن طريق شخص أسياسي أفورقي عام 1970 بواسطة القاعدة الأميركية (كانيوا ستيشن) في أسمرا للحيلولة دون انتصار الثورة الإريترية ذات التوجه الإسلامي والمدعومة من بعض الدول العربية، وذلك خوفاً من أن يصبح البحر الأحمر بحيرة عربية وضمان السماح لإسرائيل ببناء القواعد الصهيونية وإبعاد إريتريا عن الإنضمام إلى جامعة الدول العربية.

وقد احتلت إسرائيل مرفأ إيلات (أم الرشراش المصرية) في آذار مارس 1949 بعد توقيع اتفاقية رودس ليكون مدخلها إلى خليج العقبة والبحر الأحمر لإقامة العلاقات مع الدول الأفريقية والآسيوية. ونجحت في استثمار علاقتها مع أثيوبيا قبل إنفصال إريتريا عنها، في الحصول على

جزيرة دهلك في البحر الأحمر عام 1975، كي تُقيم عليها أول قاعدة عسكرية.

وأكدت مصادر دبلوماسية غربية في أسمرا وأديس أبابا وجود طائرات إسرائيلية مجهزة بمعدات تجسس متطورة في دهلك مما يحقق لها الإشراف على حركة الملاحة في البحر الأحمر ومراقبتها من الجنوب حتى إيلات، وتأمين التحرك التجاري الإسرائيلي وضمان إغلاق باب المندب في وجه العرب في أي وقت.

النزعات السياسية في البحر الأحمر وحوله

تدور في البحر الأحمر مجموعة متداخلة من النزاعات السياسية ذات الطابع الدولي أو الإستراتيجي أو الإقليمي أو الحدودي أو الثقافي أو الإجتماعي أو العرقي أو العنصري. وتساعد الجغرافيا السياسية والاقتصادية ومقاصد الدول الكبرى على فهم أعمق لطبيعة النزاعات في البحر الأحمر. ويحصر المؤلف هذه النزاعات في اثني عشر نزاعاً تدور في الوقت الراهن في البحر الأحمر وفي المناطق المتاخمة له. ويمكن تقسيم هذه النزاعات إلى فئتين: النزاعات المباشرة والنزاعات غير المباشرة. وتضم الفئة الأولى مجموعة من النزاعات الدائرة بين طرفين من الدول المطلة على البحر الأحمر وتشمل الصراع العربي الإسرائيلي، وتوتر العلاقات المصرية السودانية، والتوتر السوداني الإثيوبي، ومشكلة جنوب السودان، واحتلال إريتريا جزيرة حنيش اليمنية، والوجود الفرنسي في جيبوتي، ونزاع أوجادين بين إثيوبيا والصومال.

أما النزاعات غير المباشرة فهي التي تقع بين طرفين أحدهما أو كلاهما ليسا من الدول المطلة على البحر الأحمر وهذه النزاعات هي: حرب الخليج، والعلاقات السودانية الكينية، والعلاقات السودانية الليبية، والسودانية التشادية، والصومالية الكينية، حيث كان البحر الأحمر ومضائقه وخلجانه وجزره جزءاً من الحروب العربية - الإسرائيلية (1956- 1967- 1973) وذو علاقة مباشرة بحربي الخليج الأولى (1980- 1988) والثانية (1990 – 1991).

التنافس الدولي على النفوذ والسيطرة على البحر الأحمر

في مقدمة الدول الكبرى الأكثر نفوذاً في البحر الأحمر تأتي الولايات المتحدة الأميركية حيث يمثل هذا البحر أهمية خاصة للإستراتيجية الأميركية ورغبتها في السيطرة عليه لأهميته الاستراتيجية وارتباطه المباشر بمنطقة الخليج العربي ولضمان استمرار تأمين الخطوط الملاحية التي يمر بها النفط عبر البحر الأحمر وقناة السويس، ولإستمرار دورها الفاعل في منطقة الشرق الأوسط مع إعادة ترتيب المنطقة، طبقاً لمصالحها الاستراتيجية.

كما أن البحر الأحمر يشكل محوراً مهماً لأي عمل عسكرى محتمل يهدد المصالح

الأميركية في المنطقة وما حولها، وكذلك ضمان أمن إسرائيل التي تتعهد به الولايات المتحدة الأميركية، لمنع سيطرة قوى معادية على البحر الأحمر وخاصة مضائقه المهمة.

وقد ظل البحر الأحمر موضع اهتمام الإدارة الأميركية على اختلاف عهودها من مبدأ نيكسون عام 1969 ومبدأ كارتر عام 1976 ومبدأ ريغان عام 1982 حتى مبدأ بوش عام 1990.

بدورها، تسعى روسيا الإتحادية ليكون لها نفوذ في منطقة البحر الاحمر والدول المطلة عليه والقرن الإفريقي، وذلك لفرض النفوذ السوفياتي على الملاحة البحرية في البحر الأحمر وتقويض المصالح الأميركية والغربية وتقليصها في البحر الأحمر وما حوله واحتواء دول القرن الافريقي (الصومال وإثيوبيا) واليمن الجنوبي وإدخالها في حلف أو اتحاد، مما يتيح لها السيطرة على باب المندب. وسعت روسيا للتوسع في عقد اتفاقيات الدفاع المشترك والحصول على التسهيلات البحرية والجوية في بعض دول منطقة البحر الأحمر.

أما فرنسا فهي أيضاً من الدول ذات النفوذ في البحر الأحمر لتأمين وارداتها من النفط وإثبات وجودها في تأمين طرق المواصلات والممرات المهمة وضمان عدم انفراد الولايات المتحدة الأميركية في التحكم في الأوضاع في المنطقة. وفي جيبوتي احتفظت فرنسا بقاعدة عسكرية وبحرية وتعد أكبر وجود عسكري فرنسي خارج فرنسا، بالإضافة إلى الإسهام في تسليح دول مطلة على البحر الأحمر مثل جيبوتي ومصر والسعودية واليمن.

بدورها، بريطانيا لم تتغافل أهمية البحر الأحمر وضرورة أن يكون لها نفوذ فيه فصَدرت نظم التسليح البريطانية في بعض الدول المطلة عليه (مصر – السعودية – إسرائيل). واتجهت نصف التجارة البريطانية لدول شرق البحر الأحمر (دول الخليج العربي بشكل رئيس). كما حافظت على دورها في الجهود الدفاعية لحلف شمال الأطلسي حيث تحتفظ ببعض القطع البحرية في البحر الأحمر ضمن الإطار العام للحلف واستراتيجيته في المنطقة. وشاركت بريطانيا في الأحداث التي تهدد أمن وسلامة المصالح الغربية في المنطقة، مثل تطهير ألغام البحر الأحمر 1984، وأزمة الخليج الثانية وحرب تحرير الكويت. كذلك تتواجد قواتها ضمن القوات المشتركة في منطقة الخليج والبحر الأحمر.

ولم تتوانَ الصين، العملاق القادم، في البحث عن نفوذ هذا الشريان البحري المهم حيث توجهت نحو مصادر الطاقة في أفريقيا وتأمين خطوط الملاحة فعقدت اتفاقيات مع السودان وإنشاء خط أنابيب لنقل النفط من جنوب السودان إلى ميناء بور سودان على البحر الأحمر. وتشير التوقعات إلى أن تتجاوز التجارة الخارجية الصينية مع دول حوض البحر الأحمر حجم التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية والدول الأوربية مجتمعة.

وتزايدت في الآونة الأخيرة الإهتمامات اليابانية بدول منطقة البحر الأحمر حيث التجارة اليابانية والمساهمة في المشروعات الإقتصادية وقد ساهمت اليابان بقواتها في حرب تحرير

الكويت وضمن القوات الدولية في الصومال.

كما اهتمت إيران بالتواجد في هذا الشريان المهم فطورت علاقتها مع أريتريا والسودان وحركة "أنصار الله" (الحوثيين) في اليمن، من أجل التواجد في هذا البحر بجوار التواجد الأميركي والإسرائيلي، وذلك تحسباً لضرب المفاعل النووى الإيراني، بحسب الكاتب. وبنت إيران قاعدة عسكرية في ميناء عصب الإريتري، والذي يحتل موقعاً استراتيجياً في مدخل البحر الأحمر الجنوبي. ولقد أشار تقرير الكونغرس الأميركي أن إريتريا تدعم "أنصار الله" في اليمن وحركة الشباب الصومالي التي تحارب الحكومة الصومالية في مقديشيو، متهمة إيران بأنها تريد خلق تحالفات جديدة في إطار عدائها لبعض الدول العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية.

البحر الأحمر كمسرح حرب

يعدّ البحر الأحمر، بكل المعايير الجغرافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، أحد الاتجاهات الإستراتيجية الحيوية للدفاع البحري العربي. فهذا البحر، كمسرح حرب، يحتوي على عدد من الأهداف الإستراتيجية والاقتصادية والإدارية لستّ دول عربية تطل عليه، وتتوزع بالتساوي على الساحلين الآسيوي والأفريقي، مثال ذلك: الأماكن المقدسة القريبة من الساحل في المملكة العربية السعودية، وقناة السويس، ومضيق ثيران، وباب المندب، وبعض الجُزر، والثروات الاقتصادية في البحر، وخطوط الملاحة. ولا شك في أن الطبيعة الجغرافية، قد جعلت هذا البحر يتميز بدلالة خاصة، إذ يمكن أن يتحول إلى بحيرة مغلقة، قد تعكس العديد من المميزات، بالنسبة إلى الأمن القومي العربي.

ولا شك في أن إعداد مسرح البحر الأحمر للعمليات الدفاعية، بشكل فعّال ومؤثّر، يجعل الجُزر الكثيرة فيه ركائز أساسية في عملية التجهيز، نظراً إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الجُزر، سواء على المستوى الإستراتيجي أو العملياتي أو التكتيكي، ووفقاً لموقع كل جزيرة من هذه الجُزر في المسرح، وخصائص كل منها وطبيعتها.

ونظراً إلى أن البحر الأحمر، من الناحية الجغرافية، يتميز بامتداد طولي كبير، فعلى عاتق الدول العربية تقع مسؤولية الدفاع عن سواحل، يزيد طولها على 4200 كم، سواء في السلم أو الحرب. ويصعّب هذه المسؤولية ظاهرة تخلخل الكثافة السكانية ومراكز العمران على طول هذه الجبهة الساحلية، إضافة إلى الافتقار إلى الطرق الرئيسية العرضية، التي تربط بين الساحل ومناطق العمق، وهو ما يحتاج إلى توافر أعداد كبيرة من الوحدات البحرية، التي يمكنها تغطية هذه السواحل بشكل مكثف، خاصة أثناء العمليات العسكرية.

ومن العوامل الجغرافية الأخرى، التي تصعّب مسألة الحسابات الإستراتيجية في البحر

الأحمر، انتشار الحوائط الصخرية العالية، التي يراوح ارتفاعها بين 70 و 100 م، على الساحل الأفريقي، وأعلى من ذلك على الساحل الآسيوي. وتمثل تلك الحوائط عقبة بين الساحل والبحر، تؤدي إلى تقليل إمكانات توافر وسائل الإنذار المبكر بالهجمات الجوية على الوحدات البحرية، المنتشرة في البحر الأحمر.

وباستثناء مصر واليمن والمملكة العربية السعودية، تفتقر بقية الدول العربية، المطلة على البحر الأحمر، إلى منافذ بحرية أخرى تجاه العالم الخارجي، الأمر الذي يهدد أمن تلك الدول، في حالة نجاح أي دولة معادية في فرض الحصار البحري على تلك المنافذ البحرية، أو شلّ حركة تجارتها.

وعلى الرغم من أن الطبيعة الهيدروجرافية والأحوال الجومائية، السائدة طوال العام في البحر الأحمر، تسمح باستخدام جميع أنواع الوحدات البحرية، إلاّ أن طبيعة سواحله وجُزره المحاطة بالشعاب المرجانية، وعدم توافر المساعدات الملاحية، أدّيا إلى تحديد طرق الملاحة، التي تتبعها السفن أثناء الإبحار، وهو ما يحدّ من قدرة المناورة أثناء العمليات العسكرية البحرية. كما أن نجاح الخصم في إغلاق هذه الممرات الملاحية المحددة، من شأنه أن يحدّ من إمكانات امتلاك السيطرة البحرية. وفي الوقت نفسه، يؤثّر تفاوت درجة حرارة الماء والملوحة في كفاءة عمل أجهزة الاستماع تحت سطح البحر، إضافة إلى أن شفافية المياه، التي تصل إلى 50 متراً، تحدّ من إمكانات استخدام الغواصات.

وقد أثبت التاريخ العسكري للبحر الأحمر، أنه يمكن اعتبار هذا البحر بحيرة شبه مغلقة، بسبب وجود اختناقات رئيسية، تتحكم في مداخله الشمالية والجنوبية، يمكن لمن يسيطر عليها أن يسيطر على حركة الملاحة في البحر كله. وتبقى لهذا الدرس المستفاد من التاريخ العسكري للبحر الأحمر، قيمته، على الرغم من التطورات التقنية الكبيرة في مجال التسليح.

ثمة ظاهرة نجمت عن انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي، وحرب الخليج الثانية، وبدء عملية التسوية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وهي تخلخل موازين القوى في منطقة البحر الأحمر. وإذا كانت الأرقام الدالة على القوى بأنواعها وأعدادها، تفسر تفوّق إحدى هذه الدول في مجال من مجالات القوى على الدول الأخرى، فإن هذا التفسير لا يعني، بالضرورة، تفوّق تلك الدولة، إذا ما وقع صدام مسلح. ذلك أن عوامل أخرى كثيرة، تؤثّر في ميزان القوى، وتدخل في مكونات كفّتيه. كما أن التحالفات التي يمكن أن تنشأ بين بعض الدول المطلة على البحر الأحمر ـ في حال قيام تلك التحالفات ـ لا تعني أيضاً، بالضرورة والحسم، تفوّق تحالف على آخر، إذا كانت أرقام الميزان العسكري ترجح كفة ذلك التحالف.

لا شك أن الوجود العسكري للقوى الكبرى في البحر الأحمر، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، في المناطق المجاورة، كالقرن الأفريقي والخليج العربي والمحيط الهندي، يؤثّر في ميزان القوى فيما بين دول منطقة البحر الأحمر، إلاّ أن قوة هذه الدول نفسها، هي التي تشكل

الأساس لتقويم الوضع الإستراتيجي، خاصة أن وجود القوى الكبرى، يتركز خارج البحر الأحمر أكثر منه داخله، وأن دعوتها إلى المنطقة، عادة، تتم من جانب القوى المحلية، الأمر الذي أحال المنطقة، خاصة في فترة الحرب الباردة، إلى ساحة للصراع والتنافس. وعلى العموم، فإن موازين القوى في المنطقة تشير، بوضوح، إلى عدة دلالات، من أهمها أن المملكة العربية السعودية ومصر وإسرائيل، تعدّ من أبرز القوى العسكرية في المنطقة، وأكثرها تسلحاً وتطوراً.

الأهمية الاقتصادية للبحر الأحمر

ازدادت الأهمية الاقتصادية للبحر الأحمر، وأصبحت أكثر وضوحاً، بعد افتتاح قناة السويس، حين فرض البحر الأحمر نفسه كشريان مهم للمواصلات بين الشرق والغرب. وقد تزايدت هذه الأهمية، بعد التقدم الكبير في التقنية الملاحية البحرية، وبعد توسيع قناة السويس وتعميقها، ما انعكس إيجابياً على تجارة الدول العربية المطلة على البحر الأحمر، خاصة تجارة النفط.

إن اختصار زمن الرحلات الملاحية، وتقليل ما نسبته 50 - 75 من استهلاك الوقود (تبعاً للحمولة) للسفن عابرة البحر الأحمر، فضلاً عن سهولة إمداد هذه السفن بالوقود والسلع، أثّرَت في مستوى الأسعار، وفي انسياب التجارة الدولية. كما شجعت هذه العوامل على مدّ أنابيب لنقل النفط من منطقة الخليج العربي إلى موانئ البحر الأحمر. وقد أثر ذلك إيجابياً بمستوى الدخل في الدول المطلة على سواحله.

ويعيش في البحر الأحمر ما يزيد على 300 نوع من الأسماك والحيوانات البحرية، التي يمكن أن تساهم إسهاماً فعّالاً في توفير الغذاء، فضلاً عن الجلود والسماد والأصداف والحليّ والحيوانات المرجانية والإسفنج والطحالب. وهذه كلها يمكن أن تساهم في إنشاء صناعات متعددة، على السواحل العربية المطلة على البحر الأحمر.

ولئن كان باطن البحر مملوءاً بالثروات، فإن الأرض المتاخمة لسواحله، لا تقلّ عنه في أهميتها، من حيث الثروات المعدنية والنفطية.

إن وجود الأيدي العاملة والمهارات الفنية العربية، في بعض الدول المطلة على البحر الأحمر، يمكن أن يحدِث تكاملاً اقتصادياً، في عدة قطاعات، مع رأس المال العربي الموجود في دول أخرى منها، على نحو يحقق المصالح الاقتصادية العربية في البحر الأحمر، ويساهم، من ثم، في تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول العربية على وجه الخصوص. وينعكس، بعد ذلك، بما يشكله من نواة اقتصادية متماسكة، على إحداث تكامل اقتصادي إسلامي، في مراحل لاحقة.

وتستمد الدول المطلة على البحر الأحمر أهميتها من حقيقة أن بعضها، يعدّ من أكبر منتجي النفط (المملكة العربية السعودية)، ولدى بعضها الآخر إمكانات زراعية ومائية ضخمة (السودان) أو رأس مال بشري ضخم ومتقدم (مصر).

ويحتوي البحر الأحمر على ثروات ضخمة. فقد شهدت الفترة من العام 1948 حتى إغلاق قناة السويس في العام 1967، الاهتمام الفعلي بثروات هذا البحر. ففي تلك الفترة، أجرت سفن البحث دراسات في البحر لتعرّف خصائصه، فيما يتعلق بدرجات الحرارة، ومستوى العمق، ومدى وجود الثروات المختلفة في القاع. وقد أثبتت هذه الدراسات وجود ظاهرة انبثاقات وتكوينات حديثة لطبقات من الماء المالح الأجاج الساخن، أمكن تحديد مواقعها في أربعة منخفضات، تتراوح أعماقها بين 2047 و 2167 متراً، وتعدّ من أغنى مراكز الثروة المعدنية البحرية في العالم. ويحتوي هذا الماء الساخن الأجاج على نسبة مركزة من الأملاح المعدنية، الضرورية لكثير من المعادن الثقيلة، كالحديد والذهب والفضة والنحاس والرصاص والمغنسيوم والكادميوم.

يوجد في المنطقة قبالة السودان، الماء الساخن الأجاج المُمَعدن، في ثلاث طبقات، تمتد في منطقة مساحتها نحو 250 كم2، بعمق 200 م وسط قاع البحر، وغربي خط الوسط الذي يتوسط البحر بين الساحلَيْن السعودي والسوداني. وتمثل هذه المنطقة أحد مراكز الثروة المعدنية الغنية في العالم، إذ قدِّر، مبدئياً، قيمة ما تحويه الطبقات العليا فقط من صخور هذا القاع (سمْك عشرة أمتار) بما يزيد على ملياري دولار ونصف المليار. وتعدّ نسبة تركيز المعادن في هذه الصخور البحرية نسبة مرتفعة واقتصادية، إذا ما قورنت بتلك التي تتركز فيها الخامات المعدنية المستغلة حالياً في اليابسة. وهنالك تقديرات عديدة لقيمة المعادن التي تحويها هذه المنطقة، تراوح بين ملياري دولار ونصف المليار وثمانية مليارات دولار. وفي العام 1970، أجرت اللجنة السعودية ـ السودانية المشتركة دراسة، أسفرت عن اكتشاف 18 منطقة عميقة، منها تلك الأربع المشار إليها، في منتصف البحر الأحمر، عند نقطة وسط بين المملكة العربية السعودية والسودان. وتأكد أن هذه المناطق المكتشفة، تحوي كميات من الزنك والنحاس الأصفر والفضة والكادميوم والمنجنيز والحديد والرصاص ومعادن أخرى كثيرة. وعلى الرغم من صعوبة استغلال هذه الثروات الضخمة، إلاّ أنها تمثل أساساً للتعاون الثنائي بين القطرين في مجال الاستخراج.

المتغيرات الإقليمية والدولية في منطقة البحر الأحمر
بعد الحرب الباردة

المتغيرات الإقليمية

أ. النزاع اليمني ـ الإريتري

1) أُعلنت الوحدة اليمنية في عام 1990م، وغيّرت كثيراً من الثوابت الإستراتيجية بمنطقة البحر الأحمر، وكذلك كثيراً من الثوابت الإستراتيجية لليمن في المنطقة. وأهم هذه الثوابت العمل على تأمين البحر الأحمر بإقامة شكل من أشكال التعاون بين اليمن والدول المطلة على البحر الأحمر والقرن الإفريقي والعمل على استبعاد الوجود الأجنبي.
2) مثلت الأزمة (اليمنية ـ الإريترية) حول جزر حنيش، أهم التطورات التي حدقت للسياسة اليمنية بعد عام 1990م. فقد نشب النزاع (اليمنى ـ الإريتري) حول الجزر الثلاث (حنيش الكبرى والصغرى ـ زقر) فجأة وبلا مقدمات، علماً بأن العلاقات (اليمنية ـ الإريترية) كانت تسير وفق نموذج تعاوني.
3) احتلت إريتريا جزيرة حنيش الكبرى في منتصف ديسمبر 1995، فتعكر صفو العلاقات بين الدولتين، حيث فضل الإريتريون حسم النزاع الحدودي الطارئ حول ملكية هذه الجزر عسكرياً، خلافاً لاتفاق دبلوماسي سابق يقضى بتأجيل المفاوضات بشأنها إلى أواخر فبراير 1997.
4) أكدت اليمن على ملكيتها للجزر؛ فهي من الناحية الجغرافية تقع في النطاق الفعلي للمياه الإقليمية اليمنية، وملكية اليمن لهذه الجزر ثابتة عبر التاريخ وسيادتها عليها فعلياً. حدث ذلك مع المستعمرين البرتغاليين، ثم مع الفرنسيين، ثم مع أخر سيطرة استعمارية عليها وهي السيطرة البريطانية، حيث سلمت بريطانيا الجزر تلقائياً مباشرة إلى اليمن، بعد جلائها من عدن في نوفمبر 1967.
5) وبناء على وساطة فرنسية، وافقت الدولتان على حل النزاع بينهما سلمياً، بإحالة جزر حنيش للتحكيم الدولي. وجاء قرار التحكيم في صالح اليمن.

ب. الموقف في السودان

يمر السودان بمرحلة دقيقة تنطوي على العديد من التحديات والمخاطر والتهديدات، التي تستهدف أمنه وسيادته ووحدته الإقليمية والوطنية، ارتباطا بالآتي:

(1) العلاقة بين الشمال والجنوب

تعثر استكمال اتفاق السلام الشامل "نيفاشا" بين حزب المؤتمر الوطني الحاكم، والحركة الشعبية لتحرير السودان بالجنوب، نتيجة الاختلاف حول عدد من القضايا، في مقدمتها الآتي:

أ) مدى وفاء الطرفين (حزب المؤتمر الوطني _ الحركة الشعبية لتحرير السودان) باستحقاقات قرار المحكمة الدولية الخاص بقضية "أبيي"، والذي جاء في مجمله لصالح شمال السودان، وإحساس الجنوب بأنه فقد جزءاً كبيراً من الأراضي الغنية بالنفط بموجب القرار، وتأثير ذلك على نصيبه من عائدات النفط، طبقاً لاتفاق تقاسم الثروة.

ب) اعتماد القوانين الخاصة بالانتخابات والاستفتاء الخاصة بإعادة تقسيم الدوائر، وقانون تقرير المصير بالجنوب.

ج) رفض الجنوب نتائج الإحصاء السكاني للدولة، إذ تؤدي نتائجه إلى تخفيض مشاركة الجنوب في السلطة والثروة، لتصبح (22%) بدلاً من (28%)، وفقاً لاتفاق "نيفاشا".

د) عدم ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب بسبب الاختلاف حول (سبعة) مواقع، مع بروز قضية الأوضاع الأمنية في منطقة جبال النوبة والنيل الأزرق وجنوب كردفان، (يزيد من المخاطر تعيين أحمد هارون مؤخراً.. وآلياً لمنطقة جنوب كردفان، وهو أحد المطلوبين من قبل المحكمة الجنائية الدولية، بتهمة التورط في إقليم دارفور، وإرسال نحو ستة ألاف جندي لجنوب كردفان تحت شعار: التصدي لحركة العدل والمساواة).

ه) اتهام حكومة الجنوب للمؤتمر الوطني بتسليح الفصائل الجنوبية والمتمردة على الحركة الشعبية، وتحفيزها على الانقسام والعودة للقتال.

و) أكد سيلفاكير ميارديت، رئيس حكومة جنوب السودان، في واشنطن، أن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم مساعدات في الوقت الراهن لجنوب السودان، لإعداده للانفصال عن الشمال بعد الاستفتاء الشعبي المقرر عام 2011. وأن هدف الحكومة الأمريكية حالياً هو ضمان وجود دولة قادرة على الحياة والاستمرار في الجنوب، بعد الاستفتاء المقرر في 9 يناير 2011. وأوضح أن حجم المساعدات يبلغ مليار دولار لبناء الطرق، وتدريب الشرطة، وزيادة الكفاءة الاحترافية لجيش مستقل في الجنوب. وأضاف، أن الصين، أيضاً، اعترفت بإمكانية استقلال الجنوب، حيث فتحت قنصلية لها في عاصمته جوبا، وأن مناقشات تجري حالياً بين حكومة الجنوب وشركة البترول الوطنية الصينية، حول ترتيبات ما بعد 2011.

(2) توتر الأوضاع في جنوب السودان

أ) الانقسام داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان، بعد أن شكل لام أكول (قبيلة الشلك) حركة جديدة تحت مسمي "الحركة الشعبية للسودان التغيير الديمقراطي".
ب) تنامي الصراعات القبلية في ظل تراجع الأوضاع الاقتصادية، والرغبة في فرض السيطرة على مناطق الثروات في الجنوب، الأمر الذي يزيد من مشكلة النازحين الجنوبية لدول الجوار.
ج) استمرار توجه الجنوب لزيادة قدراته العسكرية، بإنفاق أربعة مليارات دولار لتسليح قواته، الأمر الذي أثر سلباً على جهود التنمية، وطرح تساؤلات حول المستقبل الأمني.

(3) عملية التسوية لمشكلة إقليم دارفور

أ) عجز مفاوضات الدوحة عن إيجاد حلول بسبب مناورات حركة العدل والمساواة السياسية (التركيز على موضوع واحد هو الأسرى)، وتقديمها الخيار العسكري، والتخطيط لاستخدامه بدعم خارجي لفرض شروط رؤيتها للتسوية.
ب) استمرار عدم مشاركة فصائل المعارضة كافة، خاصة حركة تحرير السودان (جناح/ عبد الواحد نور).
ج) حالة التشرذم والانقسامات لحركة المعارضة (خمسة وعشرون) حركة، وعدم نجاحها في توحيد مواقفها التفاوضية.
د) تعدد المبادرات المطروحة من مختلف الاتجاهات، لتسوية المشكلة بعيداً عن توحيد المواقف والتنسيق، الأمر الذي يفتح المجال أمام مختلف الأطراف للمناورة واستنزاف الوقت، تحقيقاً لأهدافهم.
ه) استمرار الاشتباكات، سواء بين القوات الحكومية والأخرى المعارضة، أو بين أطراف المعارضة نفسها، في محاولة كل منها زيادة مناطق سيطرته على الأرض.
و) المصاعب التي تواجه نشر وتنفيذ مهام قوة الهجين، نتيجة نقص الاستجابة لمكونات دعم عملياتها داخل الأقاليم.
ز) تداعيات توتر العلاقات السودانية مع دول الجوار التي تقدم دعماً لعناصر المعارضة، خاصة حركة العدل والمساواة (جناح الدكتور/ خليل إبراهيم)، التي تحصل على الدعم من تشاد والكاميرون.
ح) تداعيات قرار المحكمة الجنائية الدولية الخاص بتوقيف الرئيس "البشير"، إلى جانب عدد من القيادات السودانية، بتهمة التورط في أحداث دارفور، بالتزامن مع رفض السودان التعامل مع القرار، والبطء في إجراءات التعامل لتجاوز أثاره على القضية السودانية (المصالحة ـ الإجراءات القانونية السودانية ـ تحسين الأوضاع

الأمنية السودانية ـ العلاقات مع دول الجوار)، من ناحية، وفي محاولة للتخفيف من تأثيره اتخذت القمة الأفريقية المنعقدة في "سرت" خلال يوليه 2009 قرار بدعوة مجلس الأمن لتفعيل المادة (16) لتأجيل تنفيذه لمدة عام , وإعطاء فرصة لاحتواء الأزمة من خلال الإجراءات التي اقترحتها لجنة الحكماء في أفريقيا، ووافق السودان على الالتزام بها، من ناحية أخرى.

حروب الخليج (الأولي والثانية والثالثة)

لم تكن حرب 6 أكتوبر 1973، هي المنعطف الرئيسي في تغير إستراتيجيات التوازن العسكري البحري فقط؛ فهي أيضاً التي أثبتت أن التعاون العربي هو الأداة الرئيسية في تحقيق التوازن على مختلف الاتجاهات، والذي اتضح من ردود الفعل الإسرائيلية والأمريكية بعد حرب عام 1973، وإلى كسر التعاون العربي باستغلال نتائج حروب الخليج، والتي ظهرت كالأتي:

1) عجز المؤسسات العربية على محاصرة أزمة الكويت والعراق.
2) أصبح الوجود العسكري الأجنبي مقنناً في إطار ترتيبات أمنية، وبصورة ترتبط بإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية.
3) دخلت إيران طرفاً مباشراً ومؤثراً في أحداث المنطقة (الشرق الأوسط الموسع).
4) تناقص مكونات القوة العربية الشاملة في مجابهة إسرائيل، واختلال في موازين القوى في صالح إسرائيل.
5) تصاعد الديون العربية العسكرية على حساب الإخلال في الميزان الاقتصادي العسكري، والتأثير على حرية الدول وسياستها.
6) نزع الثقة العربية بالتعاون المشترك، وصرفه على التحالفات مع الدول العظمي.
7) سعي بعض الدول العربية لكسب إسرائيل، بغرض كسب رضا الدول الغربية.

إسرائيل والأوضاع الفلسطينية

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إيجاد سلام شامل للصراع في المنطقة، إذ تمثل هذه المسألة هدفاً للإستراتيجية الأمريكية لتحقيق مصالحها وأمن إسرائيل في المنطقة، وإستراتيجيتها في البحر الأحمر كالآتي:

1) أن إسرائيل أصبحت عضواً رئيسياً في حوض البحر الأحمر، لها ما للدول الأخرى المطلة على ساحلة من حقوق ومصالح اقتصادية وقانونية ودبلوماسية والتزامات.
2) ارتباط الأمن الإسرائيلي بالبحر الأحمر، ويعني هذا أن لإسرائيل الحق في إيجاد عمق إستراتيجي لها في البحر الأحمر، ووجود عسكري، دفاعاً عن مصالحها وعمقها

الإستراتيجي، خاصة إذا كان هذا الوجود مستنداً إلى القانون الدولي والمؤسسات الدولية.

التصعيد النووي الإيراني

1) شهد الملف النووي الإيراني المزيد من التصعيد عقب إحالته إلى مجلس الأمن؛ بينما قال الرئيس الإيراني أحمدي نجاد "أن بلاده ماضية في طريقها لا تخيفها الضجة، التي تثيرها الدول الغربية والمخاوف الإسرائيلية".
2) الموقف الإيراني النووي مساند للسياسة الإيرانية في المنطقة، والتي بينت محدداتها كالأتي:
   أ) ضمان أمن طريق النفط عبر مضيف هرمز والبحر الأحمر للسوق الإيرانية في أوروبا، وحماية خطوط ملاحته من التهديد الإسرائيلي في البحر الأحمر.
   ب) دعم القدرات العسكرية الإيرانية، وتحقيق التوازن مع إسرائيل والتفوق على دول المنطقة.
   ج) مواجهة التهديد الأمريكي في الخليج العربي.

الموقف في الصومال

1) استمرار الأزمة الصومالية ـ ارتباطا بالاعتبارات الآتية :
   أ) عجز النظام الصومالي الانتقالي عن فرض السيطرة والتصدي للمعارضة، في ظل تزايد تعقيدات الأزمة الأمنية والاقتصادية والإنسانية، ومحدودية الموارد والإمكانيات التي تتوافر له.
   ب) محدودية قدرة قوات حفظ السلام الأفريقية عن القيام بمهامها "الأميصوم"، مع تعثر جهود الاتحاد الإفريقي عن استكمال قوام المهمة (يوجد منها نحو 2600 جندي أوغندي، وحوالي 1200 جندي بوروندي، من إجمالي القوة المقدر مبدئياً بحوالي تسعة آلاف فرد).
   ج) عدم وجود أجندة واضحة لدي الأمم المتحدة بشأن التعامل مع الأزمة الصومالية، ورفض أمين عام الأمم المتحدة مبدأ الاستعانة بقوات دولية خلال المرحلة الراهنة.
   د) تركيز المجتمع الدولي على نتائج الأزمة "الإرهاب ـ القرصنة"، دون الالتفاف بجدية إلى معالجة القضية الأساسية وهي "تحسين الأوضاع على الساحة الصومالية"، التي توفر البيئية المناسبة للقضاء على التنظيمات المتطرفة وعصابات القرصنة، التي تتخذ من الصومال ملاذاً آمناً لممارسة أنشطتها.
2) تصاعدت عمليات القرصنة في خليج عدن وقبالة السواحل الصومالية. فقد اختطفت أكثر من 30 سفينة منذ بداية عام 2009، واحتفاظ القراصنة بحوالي 20 سفينة على متنها نحو 200 بحار. ويرتبط ذلك، بصفة أساسية، بغياب مؤسسات الدولة الصومالية، وعدم قدرة النظام

الانتقالي في السيطرة لمنع الأنشطة غير المشروعة الجارية، على الرغم من الوجود العسكري الدولي بالمنطقة.

المتغيرات الدولية

النظام العالمي الجديد

بعد انتهاء الحرب الباردة في مطلع التسعينيات، وتفكك الكتلة الشرقية وتحلل الإتحاد السوفيتي، ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة قطبية عظمى، فرضت نظامها الجديد، ضمن مظلة الأمم المتحدة. وكان التوجه الأمريكي، والذي كانت من نتائجه (العولمة العسكرية)، يتبنى تقسيم العالم إلى مناطق ونفوذ للمصالح الأمريكية حسب أهميتها. وكانت منطقة البحر الأحمر إحدى المناطق المهمة، التي حدّد النظام العالمي الجديد أهداف الولايات المتحدة بها، وكانت كالأتي:

1) الالتزام بأمن وتفوق إسرائيل النوعي والكمي على العرب جميعاً.
2) منع انتشار أسلحة الدمار الشامل (فيما عدا إسرائيل).
3) العمل على تعزيز محور (إسرائيل ـ تركيا) في المنطقة.
4) المحافظة على الوجود المسبق بحجم مناسب من القدرات العسكرية بمسرح الشرق الأوسط، وخصوصاً في منطقة البحر الأحمر.
5) صياغة معادلة توازن القوى، وفقاً للمعايير التي تخدم المصلحة الأمريكية والإسرائيلية.
6) إيجاد موطئ قدم لإسرائيل في جنوب البحر الأحمر والمحيط الهندي.
7) تكريس الخلل القائم بين الدول العربية وإسرائيل في الميزان العسكري.

بدأ تناول مفهوم النظام العالمي الجديد في المحيط السياسي والأكاديمي، في عهد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق رونالد ريجان؛ ولكن، وعلى منبر السياسة، وبعد يوم واحد من غزو القوات العراقية للكويت، أعلن خلفه الرئيس الأمريكي جورج بوش بداية عهد جديد في العلاقات الدولية، وذلك في الكلمة التي ألقاها في الكونجرس بتاريخ 3 أغسطس 1990، حيث قال: "إننا نبني نظاماً عالمياً جديداً يتحكم فيه القانون في سلوك الدول، وتقوم فيه هيئة الأمم المتحدة القادرة بواجبها في حفظ السلام، تحقيقاً لآمال منشئيها الأوائل". ونتيجة لذلك برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أوحد، منفردة على عرش النظام العالمي، بعد انتهاء الحرب الباردة، واختفاء الاتحاد السوفيتي رسمياً من الخريطة السياسية العالمية.

وتمركزت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة، في نظرة البنتاجون الإستراتيجية، على منع أي قوة معادية من السيطرة على الإقليم ذي الموارد الحيوية.

كما أن المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والقرن الإفريقي، بما في ذلك الخليج

العربي والبحر الأحمر، تتلخص في مصلحتين أساسيتين، هما:

1) المصلحة الأولى: هي مصلحة إستراتيجية واقتصادية تدور حول حاجة الولايات المتحدة الأمريكية الحيوية والمتصاعدة إلى النفط في هذه المنطقة؛ إنها مصلحة لا تقبل المساومة ولا الحلول الوسط، حيث ترتبط مباشرة بالكيان الأمريكي في بنائه وهياكله الحيوية.
2) المصلحة الثانية: هي مصلحة إستراتيجية أمنية كانت تدور حول مواجهة الاتحاد السوفيتي (السابق). وتتداخل هذه المصلحة في جانب أساسي منها مع المصلحة الأولى؛ ولكنها لأسباب جيوبوليتيكية وعسكرية تتمثل أهيمتها الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في البقاء والوجود والنفوذ.

أما من الناحية العسكرية، فمازالت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى احتواء القوة الروسية داخل حدودها، وتسعى ـ في الوقت نفسه ـ إلى الحصول على تسهيلات أو قواعد عسكرية لقوة الانتشار السريع في الدول الصديقة الموالية لها ولسياساتها. كما تقدم المساعدات العسكرية لحلفائها وأصدقائها في المنطقة.

إن الشرق الأوسط، بصفة عامة، والمنطقة العربية وإقليم البحر الأحمر، بصفة خاصة، لهم جزء من النظام العالمي الذي يعيش مرحلة انتقالية؛ لذا، كان من الطبيعي أن تسري عليهم هذه المتغيرات بتبعاتها ونتائجها، خصوصاً وقد تزامنت تلك المتغيرات مع نتائج حرب الخليج الثانية.

الهيمنة الأمريكية

أصبح التحالف الإستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، أحد أهم مظاهر الهيمنة الأمريكية الحالية؛ ومن ثم فإن الدول والمنظمات التي تعارض هذا التحالف وتعمل ضده، هي، أيضاً، هدف للحرب أو التهديد بها، بما يعني تعاظم الدور الإسرائيلي في المنطقة. وهكذا، استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية أحداث سبتمبر 2001 كغطاء لبدء نظام دولي جديد، يقوم به قطب أوحد، ويؤسس على العنف الموجه ضد من يرفض الهيمنة الأمريكية. وتعرضت منطقة الشرق الأوسط، بعد الحرب في أفغانستان، لآثار الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، وأخطر ما فيها أنها استبدلت مفهوم التسوية بمفهوم القوة، ومفهوم العدالة بمفهوم الحصار، وأباحت لنفسها تدمير الآخر بحجة أنه يشكل خطراً قد يكون واقعاً وقد لا يكون. ويمكن للإدارة الأمريكية الحالية، أو أي إدارة لاحقة، أن تتذرع بهذه الإستراتيجية لتوجيه ضربة وقائية ضد أي دولة، بحجة أنها تُعد لهجمات ضد الولايات المتحدة الأمريكية، أو أنها تقوم باحتضان أو إيواء أو تمويل منظمات إرهابية، أو أنها فقط مدرجة على لوحة الإرهاب الأمريكي، أو بحجة التهديدات التي توجه ضد أمن إسرائيل، أو انطلاقاً من إستراتيجية الضربات الوقائية والتوجيهات الإسرائيلية القديمة المتعلقة بمبدأ الهجوم الوقائي. وهذا التطابق

قد يحدث لسببين، هما:

1) أن العقيدة العسكرية الإسرائيلية تستند منذ زمن طويل، ولا تزال، إلى فكرة الحرب الاستباقية أو الوقائية. وقد طورت من أجل هذا الغرض سلسلة طويلة من قواعد العمل وأنماط الأسلحة وغرف التخطيط، التي يمكن أن تفيد منها لغاية المؤسسة العسكرية الأمريكية.
2) أن معظم الحروب الوقائية الأمريكية الجديدة ستحدث، على الغالب، على امتداد الرقعة الجغرافية الشرق أوسطية. وهنا سيكون دور إسرائيل كبيراً: إما في شكل حروب وقائية تشنها هي نفسها لمصلحة واشنطن؛ وإما في صيغة حروب عسكرية أو إستخباراتية مع الولايات المتحدة الأمريكية ولصالح الأخيرة.

أحداث 11 سبتمبر 2001

تُعد 11 سبتمبر حدثاً أنتج متغيراً دولياً موجهاً ضد العالم الإسلامي، وخصوصاً العالم العربي، وعلى وجه التحديد منطقة البحر الأحمر. وحين حددت الولايات المتحدة الأمريكية مصدر التهديد الجديد، وأطلقت عليه مسمي "الإرهاب"، وجعلته أداة تنفذ من خلاله أهدفها وتحقق مصالحها, لم تكن إسرائيل بمعزل عن هذا المتغير الجديد، الذي استغلته إسرائيل. وأصبح حلاً في تجاوزها العقبات، التي لم تكن تتخطاها لولا الدعم الأمريكي، الذي سمح لإسرائيل بتنفيذ سياستها حتى وصلت إلى البحر الأحمر، وفرض الوجود الدائم بحجة مكافحة الإرهاب. ولكي تضمن الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية الوجود الدائم لإسرائيل في البحر الأحمر، أعلنت الآتي:

1) أمن الولايات المتحدة الأمريكية لا يبدأ من حدودها، إنما يبدأ من الدول المصدرة للإرهاب.
2) زيادة التعاون العسكري مع إسرائيل، فيما يحقق السيطرة على المنطقة، خصوصاً التنقلات البحرية المشبوهة بين دول المنطقة.
3) جعل إسرائيل إحدى الدول المشاركة في إستراتيجية أمن البحر الأحمر.
4) صياغة أفكار الحرب القادمة ضد الإرهاب، والتي تتمثل بالضربة الاستباقية، والحرب غير المتكافئة.

مقترحات وتوصيات مستقبلية للبحر الأحمر كممر مائي عالمي

1) إعداد أدلة استرشادية، ودعم القدرات الوطنية للتخطيط والاستعداد والاستجابة للحالات الطارئة للتلوث البحرى فى الدول،
2) دراسة حول جدوى الاستفادة من صور الأقمار الاصطناعية فى تتبع بقع التلوث النفطى كما هو معمول به فى الخليج العربى
3) إعداد استراتيجيات وطنية لإدارة مياه الصابورة بما يتوافق مع ما تتضمنه الاتفاقية الدولية حول مياه الصابورة والرسوبيات.
4) بدء تنفيذ مشروع "الإدارة الاستراتيجية بنهج النظام البيئى فى البحر الأحمر وخليج عدن" بالشراكة مع البنك الدولى
5) العمل علي زيادة الوعى بنظام الHACCP من قبل الجهات المعنية بالإرشاد السمكى وذلك عن طريق تنظيم وعقد دورات تعليمية وتدريبية للصيادين ، والعاملين بالموانى
6) اجراء الدراسات البيئية اللازمة بالمصايد التى تعرضت للتلوث لتحديد ما إذا كانت فى الحدود الآمنة المسموح بها أم لا ومدى تأثر الأسماك بها حفاظاً على صحة المستهلكين مع وجوب المتابعة الدورية.
7) وضع منظومة متكاملة للاستثمارات السياحية تشتر فيها وزارات السياحة والبيئة والهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية والمعهد القومى لعلوم البحار والمصايد للحفاظ على المرابى الطبيعية للاسماك في البحر الأحمر

المصادر

1) مركز ودور ولسن الامريكي للدراسات السياسة
2) الموقع الرسمي للجيش اللبناني
3) ملفات النيو يورك تايمز
4) معهد واشنطن لسياسة الشرق الادني

نبذة عن الباحث احمد عطا

- كاتب ومحلل سياسي في عدد من مراكز البحث الدولية
1) يعمل في منتدي أبحاث الشرق الاوسط في لندن
2) اخر أبحاثه باللغة الإنجليزية
3) ليبيا بين حكومتين وأكثر من مليشية مسلحة خلال سبع سنوات
4) الحوثي مليشية مسلحة ام صراع مذهبي تستهدف دول الخليج